العنف في المؤسسة التربوية هل هو خلل في وظيفة مؤسسات التنشئة أم لا توافق مؤسسي

د. نبيل حميدشة -جامعة سكيكدة- الجزائر

الملخص:

لقد لازم العنف الإنسان مند وجوده على الأرض، فالعنف كظاهرة اجتماعية و إنسانية بدأت ممارسته من طرف ابني آدم عليه السلام، ومنذ ذلك الحين أخد أشكالا عدة، بدءا بالعنف المادي وانتهاء بالعنف الرمزي، كما اتخذ أنواعا عدة أيضا كالعنف السياسي وهو العنف الممارس للحصول على السلطة أو الإبقاء عليها و العنف الاقتصادي كالاحتكار والمضاربة و غيرها إضافة إلى العنف الديني والعنف التربوي وغيرها من الأنواع. كما تعددت أسبابه في المجتمع الواحد وفي مختلف المجتمعات على اختلاف ثقافاتها و نظمها المجتمعية. ومنه سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نتناول العنف التربوي وخاصة العنف الممارس في المؤسسات التربوية. من حيث أشكاله وأسبابه و آليات الحد منه. وسنركز على ما إذا كان هذا العنف هو خلل في وظيفة القائمين على العملية التربوية، أم هو لا توافق بين الفرد والمؤسسة التربوية نتيجة التشريعات والقوانين الناظمة للعملية التربوية، أم هو ناتج عن عدم التساند الوظيفي بين مختلف المؤسسات التربوية. سنعرض مساهمات بعض الدول في محاربة ظاهرة العنف في المؤسسات التربوية.

Abstract :

Violence has been human since its existence on the ground. Violence is a social and human phenomenon that has been practiced by the sons of Adam, peace be upon him. Since then, he has taken many forms, starting with physical violence and ending with symbolic violence. To obtain or maintain power and economic violence such as monopolization, speculation, etc., in addition to religious violence, educational violence and other kinds. As well as many reasons in one society and in different societies with different cultures and community systems. In this paper we will attempt to address the educational violence, especially the violence practiced in educational institutions. In terms of its forms, causes and mechanisms of reduction. And we will focus on whether this violence is a defect in the function of those responsible for the educational process, or does not agree between the individual and the educational institution as a result of legislation and laws governing the educational process, or is the result of lack of support between the various educational institutions. We will present the contributions of some countries in combating violence in educational institutions the status of anthropology in the world.

مقدمة:

لقد لازم العنف الإنسان مند وجوده على الأرض، فالعنف كظاهرة اجتماعية وإنسانية بدأت ممارسته من طرف ابني آدم عليه السلام، ومنذ ذلك الحين أخد أشكالا عدة، بدءا بالعنف المادي وانتهاء بالعنف الرمزي، كما اتخذ أنواعا عدة أيضا كالعنف السياسي وهو العنف الممارس للحصول على السلطة أو الإبقاء عليها، والعنف الاقتصادي كالاحتكار والمضاربة وغيرها إضافة إلى العنف الديني والعنف التربوي وغيرها من الأنواع. كما تعددت أسبابه في المجتمع الواحد وفي مختلف المجتمعات على اختلاف ثقافاتها و نظمها المجتمعية. ومنه سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نتناول نوعان هذه الأنواع وهو العنف التربوي وخاصة العنف الممارس في المؤسسات التربوية. من حيث أشكاله وأسبابه وآليات الحد منه.

أولا. ماهية العنف

1- تعريف العنف

لقد اختلف العلماء في تحديدهم لمفهوم العنف بصفة عامة، وهذا باختلاف مشاربهم الفكرية وانتماءاتهم الإيديولوجية والثقافية والزمكانية، فبينما يعرفه عبد القادر فرج بأنه كل سلوك تميزه القسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو ذلك السلوك البعيد عن التحضر، والذي تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا بدائيا، كالضرب والتقتيل للأفراد والتكسير والتدمير للممتلكات واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره[1]، فإن المنظمة العالمية للصحة تعرفه بأنه كل اعتداء جسدي مادي أو معنوي يمارس من أي طرف على طرف آخر مهما كانت تمثلات المعتدي أو المعتدى عليه لهذا الفعل[2] وكما سبقت الإشارة إلى أن العنف يحمل بعد ثقافيا إيديولوجيا معرفيا، فيمكن تعريف العنف على أنه كل سلوك ممارس من طرف على آخر تستغل فيه سلطة المعتدي على المعتدى عليه دون الأخذ بعين الاعتبار للقواعد القانونية والثقافية والذي يلحق أذى جسدي أو نفسي أو سلوكي.

2- العنف المدرسي

من المعلوم لدى المختصين في مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية أن المؤسسة التربوية بمختلف مكوناتها وجميع مستوياتها لا يقتصر دورها على نقل المعلومات وتزويد الطفل بمختلف المعارف، بل يتعدى دورها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تعديل سلوك المتعلم وفكره بما يتماشى وما يراه القائمين على المجتمع أنه صالحا، وفي هذا السياق تحتل المدرسة كمؤسسة أنتجها المجتمع لتقابل حاجة من حاجته ألا وهي تطبيع أفراده وتزويدهم بمختلف المعارف. ومن تم في مكان يجتمع فيه عدد كبير من الأفراد من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وعليه فهي مكان يسوده تنوع في الأفكار والسلوكيات، فكل طفل يمثل عالما لوحده، فعندما تتفاعل مكونات المؤسسة التربوية ينتج العديد من التناقض في المصالح والأهداف والرؤى والغايات والوسائل. وكما هو معروف أيضا أن كل طرف يحاول تحقيق مصالحه الشخصية وأهداف المؤسسة بالطرق والوسائل التي يراها مناسبة، في بعض الأحيان تكون مشروعة وقانونية وفي أحايين أخري تكون غير ذلك، ومن هنا تبدأ الاختلافات والصراعات والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تصرفات توصف بالعنف. إذن يمكن القول أن العنف في المؤسسة التربوية ينجم إذا توفرت معطيات وظروف معينة، ممثلة بالمعادلة التالية: ع=[ت(تل+مع+مد+من+وس)ب][3].

إذن العنف المدرسي هو كل سلوك صادر عن أحد أطراف العملية التربوية ويلحق ضررا ماديا أو معنويا بأحد الأطرف أو بالمؤسسة.

2. 1- أنواع ومصدر العنف المدرسي

يقسم العنف من حيث مصدره إلى نوعين

- **عنف داخلي**: وهو كل سلوك عنيف سواء أكان ماديا أو رمزيا يمارس من قبل أطراف العملية التربوية كالتلاميذ أو المعلمين أو الإداريين. أو حتى مضامين المنهاج التربوي و غيرهم.

- **عنف خارجي**: وهو ما تتعرض له المدرسة من الخارج من طرف العصابات والتي تمس ممتلكات المؤسسة أو أطراف العملية التربوية والمنتمين للمؤسسة، وغالبا ما تكون من طرف العصابات، أو بعض الأطراف النافذة في هرم السلطة مثال على ذلك ما يقوم به بعض المنتسبين للأجهزة الأمنية، و هرم السلطة.

أما من حيث أنواعه فيمكن تقسيمه إلى:

- **عنف مادي**: و هو كل سلوك عنيف يؤدي إلى إلحاق ضرر مادي بالطرف الآخر مهما كان مصدره،
- **عنف رمزي(معنوي):** أما العنف الرمزي أو المعنوي فهو كل سلوك يؤدي إلى إلحاق ضرر معنوي بالآخر من غير استعمال القوة المادية (السب،الشتم، الإهانة، الحرمان...الخ)

2. 2- أشكال العنف المدرسي

وتأسيسا على ما سبق فالعنف يأخذ أشكالا عدة يمكن إيجازها في ما يلي:

أ. العقاب الجسدي و المعنوي. وهو كل عقاب تستعمل فيه القوة الجسدية ويخلف آثارا مادية على الجسد أو آلاما على الفرد. ويمارس بوسائل عدة داخل المؤسسة التربوية كالضرب بالأكف أو أية وسيلة أخرى كالمساطر أو خيوط الكهرباء أو حتى شد الشعر والأذن أو حتى إجبار الطفل على الجلوس في وضعية معينة غير مريحة قد تؤديه وغيرها من الطرق والوسائل.

وفي مقابل العقاب الجسدي هناك عقاب أكثر إيلاما في بعض الأحيان منه، ويتعلق الأمر بالعقاب النفسي، وهي تلك الممارسات التي تصدر عن المعلم، والتي تترك آثار نفسية قاسية ومهينة على التلميذ، نذكر منها السخرية من التلميذ أمام زملائه، الإهانة، التخويف التحقير... الخ، وكخلاصة يمكن القول أن كل عقاب جسدي يحمل في طياته عقابا نفسيا ويترك أثارا نفسية على التلميذ.

وللعقاب الجسدي أثار، تشير الأبحاث والدراسات في هذا المجال إلى أن العقاب الجسدي يترك أثارا جمة على صحة الطفل، حيث يؤدي إلى الوقوف حائلا دون تطوير المهارات الاجتماعية، ناهيك عما يسببه من أمراض نفسية كالاكتئاب والقلق والسلوكيات العدوانية لدى الطفل، إضافة إلى تحطيم سلوك الإيثار لدى الطفل تجاه الآخرين.

وقد تتعدى آثاره إلى المعلم نفسه أو المشرف المباشر على الطفل أو حتى إلى الأطفال المحيطين به كما يولد العنف الجسدي الأحقاد والشحناء بين المتعلمين والمعلمين وبين المتعلمين أنفسهم وحتى بين المتعلمين والإدارة، وعليه تصبح ظروف عمل المعلم صعبة ومحبطة.

ب. الترهيب و التخويف. و يقصد بالترهيب تعرض الطفل أو الشخص بصفة متكررة وعلى مدار فترات زمنية متكررة للسلوكيات العدوانية المادية أو المعنوية والتي تلحق به أضرار نفسية أو جسدية. ويكون الترهيب والتخويف عندما يكون هناك خلل في موازين القوة بين طرفين (بين المعلم والتلميذ بحكم السلطة والمكانة التي يحتلها المعلم في هرم العملية التربوية.

ويشمل الترهيب والتخويف السخرية، التنابز بالألقاب الهجومي، العنف الجسدي الإقصاء الاجتماعي. وللإشارة فإن القائم بالترهيب والتخويف قد يكون لوحده أو في إطار جماعة أقران. ونشير أيضا أن الترهيب أو التخويف يمكن أن يكون:

- **مباشر**: مثلا عندما يسأل طفل آخر أن يعطيه المال أو أشياء خاصة به. و هذا ما يحدث في حالة التنمر أو صراع الأقران داخل المؤسسة التربوية.

- **أو غير مباشر**: كما هو الحال عندما يقوم تلميذ أو مجموعة من التلاميذ بنشر شائعات حول تلميذ أو مجموعة أخرى من التلاميذ(الغيبة والنميمة). وقد يكون ذلك بطريقة شفوية أو عن طريق شبكة الانترنيت أو الهواتف المحمولة باستعمال البريد الإلكتروني (الرسائل النصية).

وللتخويف والإرهاب عواقب، يلاحظ سواء بالنسبة للقائم بعملية التخويف والترهيب أو بالنسبة للضحية، أن سلوك العنف هو سبب رئيسي للعديد من المشاكل العلائقية، النتائج الدراسية الضعيفة، فالتلاميذ المتعرضون للتخويف والترهيب هم أكثر عرضة للكثير من الأمراض النفسية كالاكتئاب والقلق وغيرهم. وتتشكل لديهم صورة سيئة عن ذواتهم.

ت. العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس(الجنساني) وما يرتبط به.

هذا النوع من العنف يأخذ أشكالا عدة نفسية ، جسدية ، أو جنسية، ويقصد بالعنف القائم على أساس الجنس فرض أو المحافظة والإبقاء على اللاتوازن والاختلال في العلاقات ما بين الجنسين. ونشير إلى أن العنف القائم على أساس الجنس يدعم اللامساواة بين الجنسين، وما يتعرض له بعض التلاميذ في مدارسنا من تفرقة على أساس الجنس من طرف بعض المعلمين خير دليل على ذلك، حيث يقوم بعض المعلمين بابتزاز الفتيات وحتى في بعض الأحيان الذكور خاصة في فترة الامتحانات.

وللعنف القائم على أساس الجنس عواقب، إذ لا توجد معلومات كافية عن حالات العنف الجنسي خاصة والقائم على أساس الجنس، كون المتعرضون له يترددون في الإبلاغ عنه، خوفا من الفضيحة و العار وممكن الانتقام.

يعتبر هذا النوع من العنف في المدارس من الأسباب الرئيسة لضعف التمدرس (التسرب الدراسي) ومنه التحصيل الدراسي، خاصة في أوساط الفتيات، وقد يدفع في الكثير من الأحيان الآباء إلى منع بناتهم من الالتحاق بالمدرسة مخافة العار. أما بالنسبة للذكور فقد يولد لديهم العار. ناهيك عن الأمراض التي تتفشى في أوساط التلاميذ مثل السيدا SIDA، وما يلحق الأسر من عار ووصم اجتماعي.

ث. العنف الخارجي المرتبط بالعصابات واستعمال السلاح.

في هذا السياق يمكن القول أن العنف الممارس خارج المؤسسة التربوية (عنف العصابات، العنف السياسي، الصراعات العائلية...الخ)، قد ينتقل صداها إلى داخل المؤسسة التربوية.

فمثلا العصابات التي تتشكل خرج المؤسسة التربوية بين أبناء الحي الواحد أو بين أفراد لديهم هدف مشترك، والتي تمارس أشكالا من العنف كاستعمال السكاكين والعصي وغيرها في صراعاتها، تنقل سلوكها هذا إلى الوسط المدرسي، ويعتبر أخطر أنواع العنف المدرسي الممارس في المؤسسة التربوية، ولا يسلم منه لا المعلم ولا المدير ولا كل مكونات المؤسسة التربوية. وتزداد خطورة هذا النوع من العنف، عندما يكون مصحوبا بالمتاجرة وتعاطي المخدرات، والتي أصبحت مؤسساتنا مسرحا له. والملاحظ في السنوات الأخيرة أن مؤسساتنا التربوية أصبحت تعج بالأسلحة البيضاء و غيرها، والتي أضحت تشكل خطرا على أطراف العملية التربوية، ومرد هذا الوضع هو غياب الصرامة في التعاطي مع مثل هذه التصرفات من طرف الجهات الوصية، أو التمييز في التعامل مع مرتكبي هذه السلوكيات.

لهذا النوع من العنف عواقب، إذ أن الخلفية الاجتماعية للتلميذ (نشأته في وسط يمارس فيه العنف أو تعاطي المخدرات، أو يستعمل فيه السلاح الأبيض) يترك بصمته في شخصيته وثقافته، ومن تم تنقل كل هذه الممارسات والأفكار إلى الوسط المدرسي، كممارسات يومية، وتؤدي في نهاية المطاف إلى التسرب المدرسي وضعف النتائج المدرسية وغيرها، وقد يصل الأمر إلى حد نقص الإمكانيات التربوية في المؤسسة وغياب للأساتذة الأكفاء في المؤسسات التربوية.

ج. العنف المعرفي.

وهو كل الممارسات التي تجبر التلاميذ والأفراد على إتباع أفكار ومعتقدات معينة لا يؤمنون بها[4]، وفي بعض الأحيان غير مستمدة من ثقافتهم الأصلية، وفي الغالب تكون هذه الأفكار والمعتقدات هي أفكار ومعتقدات النخب الحاكمة والمسيطرة، حيث تستعمل المدرسة والمؤسسات المجتمعية الأخرى لتمرير أفكارها والدفاع عنها. وهذه الممارسات عادة ما نجدها منتشرة في أوساط الأنظمة الديكتاتورية، وهو ما يولد في نهاية المطاف الإرهاب الفكري و الذي يتحول إلى إرهاب مادي.

ج.1- أشكال العنف المعرفي

و هناك من يقسم العنف إلى شكلين:-

- **عنف رسمي(مبرر وغير مجرم).** وهو العنف الصادر عن المؤسسات الرسمية بجميع هياكلها، والذي تلجأ إليه الدولة للحفاظ على الاستقرار والأمن العام، بغض النظر عن مشروعيته. ويمكن القول أنه عنف تبريري. ومن أمثلته العنف التي تمارسه أجهزة الأمن بجميع أنواعها، وعنف وسائل الإعلام والعدالة.

- **عنف غير رسمي (مجرم).** وهو العنف الصادر عن الأفراد والجماعات والذي في غالبه يكون كرد فعل عن أشكال العنف الرسمي الموجه للأفراد والجماعات. أو هو رد فعل للأفراد و الجماعات ورفضهم للواقع الاجتماعي.(5)

ج.2- أسباب العنف المعرفي

- **أسباب داخلية(علائقية)**

ويقصد بها كل الممارسات التي تصدر من أحد أطراف العملية التربوية تجاه طرف أخر أو حتى تجاه المؤسسة. أو حتى تلك الناتجة عن السياسة التربوية المنتهجة بصفة عامة، بما فيها مضامين النظام التربوي، ناهيك عن السياسة التربوية المتبعة من طرف القائمين على المؤسسة و العملية التربوية وتتجلى هذه الأسباب المتعلقة بالسياسة التربوية المتبعة من طرف القائمين على المؤسسة والعملية التربوية في ما يلي:-

– عدم مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ داخل حجرة الدرس ومعاملتهم بصفة جماعية وبطريقة واحدة، وإخضاعهم للعقوبات الجماعية -أي كانت- دون تحديد المخطئ.

– عدم احترام إنسانية التلميذ، وسلبه حقوقه الاجتماعية والإنسانية داخل المؤسسة و حجرة الدراسة.

– تسلط المعلم ودكتاتوريته حيث لا يسمح للتلاميذ بالتعبير عن مشاعرهم وآرائهم حتى وإن كان مخطئا وكانوا مظلومين.

- المبالغة في انتقاد التلاميذ وإبراز مساوئهم أمام الآخرين.
- الطريقة الاستهزائية والتهكمية في التعامل مع التلاميذ.
- المنبوذية التي يعيشها لتلميذ داخل المؤسسة من طرف زملائه والتي قد تترجم في شكل ردة فعل سواء تجاه الأخر أي كان.
- أسلوب التعالي المبالغ فيه، الممارس من طرف المعلم، حيث لا يسمح للتلاميذ بالاقتراب منه من يسبب كراهيتهم له ومعاداته.
- افتقار المؤسسة لمرافق و هياكل تمكن التلميذ من تفريغ شحناته السلبية المتراكمة، أو عدم إتاحة الفرصة للتلميذ لاستغلالها.
- التنمر و هو محاولة التلميذ فرض سيطرته على الآخرين بشتى الوسائل وخاصة العنيفة منها، وهذا بسبب بنيته الجسدية أو طبقته الاجتماعية أو غيرها.
- وقد يكون للمنهج المدرسي دور في ظهور العنف المدرسي وذلك من خلال تركيزه على الكم بدل الكيف والنظري على العملي. مما ينشأ معه القهر التربوي المغيب للإبداع لكل من المعلم والتلميذ، وهذا مرتبط أيضا بكثافة البرنامج ومطالبة المعلم بإنهائه في آجاله بغض النظر عن مدى تمكن التلميذ منه.
- النقل التعسفي للتلاميذ من قسم لأخر مما يولد لديهم الإحباط والروح الانتقامية.
- التغييرات المتكررة لمديري المؤسسات التربوية مما يخلق جو من عدم الاستقرار لدى أطراف العملية التربوية.
- الرسوب المتكرر للتلميذ يولد له إحباطات يترجمها في شكل سلوكيات عنيفة تجاه الأخر.

- **أسباب خارجية.**

ويتعلق الأمر بمجموعة من العوامل المرتبطة بالأسرة ووسائل الإعلام وجماعة الرفاق وسياسة اللاعقاب المنتهجة من طرف الجهات الوصية وخاصة إذا تعلق الأمر بأبناء طبقة بعينها.

الأسرة

فبالنسبة العوامل المتعلقة بالأسرة فيمكن إيجازها في ما يلي:-

- التنشئة الاجتماعية الخاطئة للتلميذ.
- التفكك الأسري الناجم عن انفصال الأبوين أو في بعض الأحيان وفاة أحدهما.
- الإهمال والتهميش الأسري، الناجم في الكثير من الأحيان عن زواج الأب للمرة الثانية.
- انتشار العنف داخل الأسرة مما يؤدي بالتلميذ إلى استبطانه وممارسته خارج البيت.
- التراكمات الأسرية، لأن العنف ليس وليد لحظة بعينها بل هو نتاج مدخرات سلوكية وعاطفية وشعورية ونفسية لمرتكب العنف.
- التدليل المبالغ فيه من طرف الوالدين و خاصة الأمهات.
- الظروف الاقتصادية للأسرة وما يترتب عليها من سلوكيات (محاولات السرقة...الخ) كما أن هناك دراسات علمية أشارت إلى أن الأسر التي تنتمي إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا أو حتى في بعض الأحيان المتوسطة تميل إلى استعمال العنف في التعامل مع أبنائها أو مع الآخرين.

الخلفية الاجتماعية الثقافية للأسرة.

تشير بعض الدراسات إلى أن انتماء الأسرة إلى طبقات ثقافية دنيا وذات مستوى تعليمي ضعيف يجعلها أفرادها أكثر لجوءا إلى ممارسة العنف ضد بعضهم البعض وضد الآخرين، وتلعب العادات والتقاليد دورا هاما في ممارسة العنف، ولا بأس أن نذكر هنا بعض الأمثال الشعبية المتعلقة بهذا الموضوع، لإظهار تأثير العادات والتقاليد التي تعبر عنها هذه الأمثال على ممارسة العنف ضد الأطفال، ومنها على سبيل الإشارة لا الحصر:[6]

العصا من الجنة.

بن أربعة ربعوه، وإن ما قعد بالعصا أدبوه.

من وفر العصا أفسد الولد.

أدب ابنك وأحسن أدبه لا يموت ولا يقصر أجله.

وسائل الإعلام

أما **بالنسبة لوسائل الإعلام كطرف مساهم في انتشار العنف المدرسي** فيتجلى دوره في المادة الإعلامية المعروضة، من خلال مشاهد العنف في الأفلام والمسلسلات وحتى الرسوم المتحركة خاصة أن المجتمعات العربية هي مجتمعات مستهلكة إعلاميا، لا تنتج، وتعتمد اعتماد كبير على الغرب في مادتها لإعلامية، وهذا دون غربلة وتمحيص.

ومن جهة أخرى فلجماعة الرفاق دور بارز ومهم بارز في ممارسة وانتشار العنف داخل المؤسسة التربوية، من خلال التكتل في جماعات وممارسة الضغط على المؤسسة التربوية لتحقيق مآربها وقد يكون هذا داخل المؤسسة أو يمارس من خارجها حيث أن هناك بعض التلاميذ يكون زملاؤهم من المشاغبين ومن تم يأخذون عنهم السلوكيات العنيفة وهذا ما حث عليه ديننا الحنيف في قول الرسول صلى الله عليه وسلم -المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل-. كما يمكن الإشارة هنا إلى أن ظاهرة رفض التلميذ من طرف جماعة الرفاق قد يؤدي به إلى ارتكاب سلوكيات عنيفة تسمح له بالتموقع داخل جماعة أقرانه.

- **أسباب مؤسسية**

– غياب القوانين واللوائح التنظيمية والتي تحكم عمل المؤسسات التربوية بالإضافة إلى ضعف التواصل والتعاون بين مجالس أولياء الأمور وإدارة المدرسة.[7]

– وجود مدرسة في منطقة مهملة أو حدودية أو محاطة بوسط اجتماعي مفكك.[8]

– غياب هيئة متخصصة لمتابعة مظاهر العنف بالمؤسسات التربوية.

– غياب الهياكل والمرافق التي تكون متنفسا للتلميذ في أوقات الراحة.

– التصميم الهندسي للمؤسسة التربوية (غياب المرافق وإن وجدت فهي ضيقة لا تتماشى وعدد التلاميذ).

– غياب الظروف الفيزيقية الملائمة (الإنارة، التدفئة، التهوية...الخ).

ثانيا. آليات الحد من العنف المدرسي

على اعتبار أن العنف ظاهرة مجتمعية تمتد بجذورها في مختلف مؤسسات المجتمع وخاصة المؤسسة المعنية بالتنشئة الاجتماعية، فعملية التعامل معها للحد منها والقضاء عليها تقتضي تضافر جهود كل هذه المؤسسات، بدء بالأسرة وانتهاء بالمؤسسة السياسية ومكوناتها. ونشير في هذا السياق إلى أن التعامل مع ظاهرة العنف في المدارس يقتضي مستوين، مستوى وقائي ومستوى علاجي. وفي ما يلي نتعرض لأهم هذه المؤسسات:-

1- دور الأسرة :

عند الحديث عن هذه المؤسسة نجد أنفسنا مجبرين على الحديث عن التنشئة الأسرية والعلاقات الأسرية، فالأسرة كمؤسسة مجتمعية تحتضن الطفل منذ ولادته إلى بلوغه، نجد أنها تتحمل العبء الأكبر في عملية إنتاج أفراد غير عنيفين ويمقتون اللجوء للعنف، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات يمكن إيجازها في ما يلي:-

- إتباع أساليب تنشئة تشجع على الحوار واحترام الأخر.
- نبذ التفرقة بين الأبناء غير العقلانية وغير المبنية على أسس منطقية وتربوية.
- إتباع أسلوب المتابعة والملاحظة في التربية، بحيث يترك الطفل يفعل ما يشاء ولا يسأل عنه في الحي و المدرسة وغيرها.
- عدم إبراز الخلافات الزوجية للأبناء،كونها تجعل الابن يعيش في جو عنيف مما يؤثر على سلوكه في المدرسة ومع أقرانه.
- توفير بيئة منزلية هادئة جاذبة للطفل، تجعله يستغني عن اللجوء لأماكن أخرى قد تكون غير آمنة و يأخذ عنها بعض السلوكيات العنيفة.
- احترام خصوصية الطفل وعدم السخرية منه.
- منحه أكبر فرصة للعب خاصة في السنوات الأولى من عمره.
- ترك الفرصة للطفل لاختيار مستقبله مع احترام رغباته وميولاته خاصة في العمر المناسب لذلك.
- ضرورة مرافقة الطفل في حياته والعمل على تحسيسه بالعواقب السيئة للعنف على شخصه وعلى الأسرة والمجتمع.(9)

2- دور المدرسة وأطراف العملية التربوية التعليمية

- **دور المدير:**

يتمثل دور مدير المؤسسة في الحد من ظاهرة العنف والسيطرة عليها من خلال ما يلي:

– وضع قوانين و تشريعات داخلية مكملة ومستمدة من ثقافة المجتمع للسيطرة على هذا السلوك.

– العدل والمساواة في التعامل مع القائمين بالعنف والسلوكيات السلبية في المؤسسة.

- توفير مناخ ملائم للعمل بالنسبة للمعلمين والقائمين على العملية التربوية.

- أن يكون قدوة في الالتزام بالقوانين والتشريعات الموضوعة لتسيير شؤون المؤسسة.

- توفير بيئة ملائمة لتمدرس التلاميذ.

- توفير مختصين في مجالي علم النفس وعلم الاجتماع للتكفل بالحالات المعنفة أو المرتكبة للعنف.

- على مدير المدرسة إتباع الطريقة التشاركية في تسيير المؤسسة التربوية ذلك بمحاولته لإشراك مختلف أطراف العملية التربوية التعليمية في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة من تلاميذ ومعلمين وإداريين.

- على مدير المدرسة تقديم يد العون لمختلف أطراف العملية التربوية لحل مشاكلهم المؤسساتية و حتى -إن أمكن الخارجية-.

- على القائمين على إدارة المؤسسة التربية إرساء قيم المحبة والتعاون بين أطراف العملية التربوية.

- التخفيف من الحجم الساعي اليومي والأسبوعي للتلاميذ والمعلمين. لأن معاناة التلميذ اليومية مع المحفظة يولد عنده الشعر بالإحباط والهرب من المدرسة، إضافة للملل.

- تعزيز السلوكيات الإيجابية في المؤسسة والتي تخدم الصالح العام والتي تصدر عن أطراف العملية التربية مهما كان مصدرها ومستواها.

- العمل على نشر قيم التسامح والحوار داخل المؤسسة.[10]

- تشجيع التلاميذ على المشاركة في النشاطات اللاصفية وخاصة بوجود المعلمين وأولياء التلاميذ وحتى الجمعيات والهيئات الرسمية ومن الأحسن أن يكون ذلك خارج أوقات الدراسة.[11]

- العمل بجدية للقضاء على مشكلة التنمر داخل المؤسسة، وذلك باستقطاب واستدماج المتنمرون في الحياة المدرسية الإيجابية وتقديم العلاج المناسب لهم إن استدعى الأمر.

- إتباع أسلوب القدوة في معالجة السلوكيات السلبية في المؤسسة من طرف القائمين على إدارة المدرسة. ترسيخ ثقافة التساند الوظيفي بين جميع الأطراف (معلمين، مستشاري التربية المختصين النفسانيين الاجتماعيين...الخ).[12]

- وضع آليات للتواصل بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة.

- تفعيل آليات التواصل بين المدرسة والأسرة للحد من العنف.

- **دور المعلم:**

ويتجلى دور المعلم في ما يلي:-

- العمل على ترسيخ ثقافة الحوار والاستماع للرأي الآخر داخل القسم.

- مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ.

- العدل في معاملة التلاميذ على جميع المستويات.

- تجنب المعاملة بمبدأ رد الفعل مع التلاميذ.

- التعامل مع ظاهرة التنمر بطريقة حكيمة داخل القسم.

- استعمال أسلوب القدوة في التنشئة خاصة الصفية منها.

- **دور الجهات الوصية في الحد من ظاهرة العنف المدرسي.**

عندما نتحدث عن الجهات الوصية فإننا نقصد بهم مديرية التربية ووزارة التربية. ويمكن أن نوجز دورهم في ما يلي:-

- التسييج المحكم للمؤسسة التربوية. على الرغم من قلة وندرة الاعتداءات الخارجية على الكثير من المؤسسات التربوية إلا أن إقامة جدران وسياج محكم يحمي المؤسسة التربوية من الغرباء ضرورة ملحة للحد من العنف الخارجي.

- استخدام التكنولوجيا في حماية المؤسسة التربوية، وذلك بإدخال تقنية الحراسة بالكاميرات لمعرفة القائم بالعنف الداخلي أو الخارجي.

- استخدام أجهزة الكشف عن المعادن في حال المؤسسات التي تنتشر فيها الاعتداءات بالسلاح الأبيض.[13]

- توفير ظروف فيزيقية ملائمة للتعليم والتعلم (شساعة الأقسام، توفير الطاولات والكراسي، توفير التدفئة والمكيفات...الخ)

- توفير وسائل تربوية مساعدة لكل مدرسة التي من شأنها التخفيف من عبء المعلم التربوي(قاعات العرض السينمائي المسرحي) وتسخيرها في إبراز خطر العنف على الفرد و المؤسسة و الوطن.

- توفير منهاج تربوي أصيل يتماشى وثقافة المجتمع، لأن التربية هي جزء ووسيلة لنقل ثقافة المجتمع ولا يمكن الفصل بينهما.

- ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد والمؤسسات والمناطق التربوية.

- السهر على تنفيذ السياسات التربوية بشكل جدي على جميع المستويات.

- إعداد مواطن واعي و فاعل.

- العمل على ترسيخ قيم ومعايير مجتمعية مستمدة من ثقافة المجتمع وحمايتها.

- إشراك الجهات الأخرى في معالجة ظاهرة العنف على رأسها الجهات الأمنية و القضائية.

- تفعيل دور الإعلام التربوي المؤسسي.

- إشراك المؤسسة الإعلامية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي في عملية الحد ومعالجة ظاهرة العنف في المؤسسة التربوية.

وعلى الرغم من الوظائف التي تقوم بها الأطراف سالفة الذكر فللمؤسسات الأخرى أدوارا ووظائف مهمة في الحد من هذه الظاهرة في المؤسسة التربوية وخاصة المؤسسة الإعلامية، بما تبثه من برامج و حصص وأفلام، حيث يتم اختيارها بعناية تامة لأنها تحمل في مضامينها العديد من المظاهر واللقطات التي تشجع على العنف، ومن هذا المنطلق يجب اختيار القائمين على هذه المؤسسة اختيارا دقيقا، سواء من حيث الكفاءة أو الانتماء الثقافي. فليس كل خريج من الجامعة مؤهل لصناعة مجتمع متماسك خال من العيوب.

ويمكن القول أن كل ما سبق من مقترحات مرتبط بطبيعة ونوعية النخب الحاكمة والنافذة في المجتمع وإرادتها السياسية.

ثالثا . نحو خطة لمواجهة العنف في المؤسسة التربوية

عندما يتفشى العنف في المؤسسة التربوية تصبح مشكلة عامة تتطلب تضافر جهود كل الجهات (سواء أكانت تربوية أو أمنية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها) على المستوى الوطني و المحلي للتعامل معها و معالجتها. والملاحظ أن هناك تجارب عالمية في هذا المجال، نذكر منها التجربة الأمريكية، فبعد أن تعرضت المدرسة الأمريكية إلى مشاكل عدة-منها مشكلة العنف- كادت أن تعصف بها، تطلب الأمر من القيادة السياسية والتربوية إلى دق ناقوس الخطر ووضع خطة محكمة للتعامل مع ما حل بالنظام التربوي الأمريكي.

فعن طريق التعاون بين جهتين محوريتين في المجتمع الأمريكي وهما:

US Department of Education و US Secret Service ولمدة استغرقت حوالي ثلاث سنوات تمكنوا من وضع دليل لتقييم العنف في المؤسسة التربوية الأمريكية والتعامل معه، وكان ذلك سنة 2002.

وعلى هذا الأساس هدف القائمون على إعداد هذا الدليل إلى وضع إجراءات وقائية و علاجية لظاهرة العنف في المؤسسات التربوية، من خلال تعريف ما المقصود بالعنف في المؤسسة التربوية وتحديد القائمين بالعنف وتقييم سلوكياتهم العنيفة، ومن ثم معالجة هؤلاء الذين يصدر عنهم سلوك التهديد والعنف في المؤسسة التربوية.

ووفقا لهذا الدليل فإن عملية تقييم ومعالجة العنف في المؤسسة التربوية يقوم على ستة مبادئ هي:-[14]

المبدأ الأول. العنف المستهدف هو نتيجة نهائية لعملية صادرة عن تفكير وسلوك مفهوم ويمكن إدراكه.

المبدأ الثاني. العنف المستهدف ينشأ من تفاعل يحدث داخل الأشخاص، والمواقف، والظروف المحيطة، والأهداف.

المبدأ الثالث: العقلية الاستقصائية الفضولية النازعة للشك مهمة لنجاح عملية تقييم العنف.

المبدأ الرابع: التقييم الفعال للعنف هو الذي يعتمد على الحقائق أكثر من اعتماده على الخصائص والسمات.

المبدأ الخامس: النظام التكاملي يجب أن يقود عمليات تقويم العنف.

المبدأ السادس: السؤال الرئيسي لتقييم العنف هو: لماذا كان الطالب ينوي العنف؟ وليس: هل ارتكب الطالب العنف؟

ومن خلال الدراسة التي أجريت من طرف هذه اللجنة توصلوا إلى نتائج مفادها "أن أنه من المهم تكوين الحكم في عملية تقييم العنف اعتمادًا على سلوك الطالب واتصالاته، أكثر من كون الطالب أو الطالبة ارتكبا عنفًا ضد هدف معين، فالجهة القائمة على تقييم العنف يجب أن تفرق بين ارتكاب العنف وبين التخطيط له أو بناء القدرة على أعمال العنف، فالطلاب الذين يشعرون بالغضب، والإحباط، والرعب أو القهر من الأقران. ربما توصلهم

هذه المشاعر إلى القيام بأعمال عنيفة ضد المدرسة ومن فيها وعلى المهتمين العمل على تجنب مثل هذه المشاعر المسببة للعنف".[15]

رابعا. عناصر عملية تقييم العنف داخل المدرسة:[16]

1- سلطة تدبير الاستقصاء:

إذن أهم ما في هذا العنصر:

أ - تأسيس سلطة لاستقصاء السلوك، ولعمل ذلك يجب أن يتم تغطية النواحي التالية:

- نطاق السياسة وهدفها
- دور المعلمين وفريق تقييم العنف وفقًا لما تسمح بها القوانين.
- تعريف وتفويض السلطة للعاملين في المدرسة فيما يتعلق بتحديد استعلام أو استقصاء تقييم العنف.
- تعريف الحدود المتعلقة باستقصاء تقييم العنف مثل وصف طبيعة السلوك أو الاتصال الذي يؤدي إلى العنف.
- وصف أنواع المعلومات التي قد تجمع أثناء عملية التقييم.
- تحديد الأفراد أو المجموعات المسؤولة عن جمع وتحديد المعلومات.

جميع الخطوات التالية يجب أن تؤخذ من النتائج الأولية لعملية الاستقصاء.

ب- توزيع المعلومات لدعم عملية تقييم العنف داخل المدرسة.

ج- الاهتمام بالاعتبارات القانونية في سياسات وإجراءات تطوير توزيع المعلومات.

2-القدرة على القيام بتقييم العنف داخل المدرسة:[17]

أ. **المهارات والتدريب**: يتطلب من القائم بعملية تقييم العنف في المؤسسة التربوية أن تكون لديه مجموعة من القدرات والمهارات يمكن أن نوجزها في ما يلي:

- القدرة على التحليل وطرح التساؤلات والنزوع إلى الشك.
- القدرة على ربط الوقائع والأحداث مثل الربط بين الوالدين، والزملاء، المختصين الآخرين والطلاب.
- الإلمام التام بمراحل النمو وبخاصة الطفولة والمراهقة وبيئة المدرسة، والحاجة لأمن المدارس والمجتمع، وأن تكون له مكانة داخل المدرسة ومعروفًا داخل المجتمع بوضوحه وصدقه.
- القدرة على جمع وتقييم المعلومات من مصادر مختلفة.
- التحفظ وتقدير أهمية حفظ المعلومات سريا، وإدراك الضرر المحتمل من معرفة الغير بالمعلومات السرية.
- إدراك الفرق بين الضرر والمساعدة في حالات التدخل في تعديل سلوك الطلاب.

ب. علاقات الأنظمة التكاملية.

لتحديد وتعريف التعامل مع الطلاب الذين ربما يخططون لارتكاب أعمال عنف، يجب أن يبني برنامج تقييم العنف علاقات مع الأفراد والمؤسسات داخل المدرسة وخارجها.

هذه العلاقات يمكن أن تساعد الفريق على اكتساب واستخدام معلومات حول موقف معين لتطوير استراتيجيات لتجنب العنف الذي يستهدف المدرسة.

ج. المعلومات المطلوب استقصاؤها.

أول قرار يجب أن يتخذه القائم بتقييم العنف في المدرسة هو الاستقصاء عن معلومات تشمل خمس نقاط:

ج.1- الحقائق التي توضح ماهية الطالب والموقف والهدف:[18]

المعلومات عن الطالب:

- هويته.
- بمعلومات تعطي خلفية اجتماعية- اقتصادية عن الطالب.
- علومات عن حياته في الوقت الحالي.

المعلومات المتعلقة بسلوك العنف:

- الدوافع.
- اختيار الهدف.

ج.2- مصادر المعلومات عن الطالب العنيف:[19]

معلومات المدرسة:

والمقصود بها سجلات الطالب لدى المدرسة كما يجب أن يوجه للمدرسة هذا السؤال: هل الطالب معروف لجميع العاملين في المدرسة؟

ج.3- المقابلات الإضافية داخل المدرسة

- المقابلات مع أولياء الأمور
- المقابلات مع الطلاب (مرتكبي العنف)

ج.4- المعلومات التي يجب أن تجمع يجب أن تكون مرتبة وتحلل

أسس توفير جو مدرسي آمن ومترابط

- تقييم الجو العاطفي للمدرسة

لا بد من عمل استطلاع للجو العاطفي داخل المدرسة، حيث إن نتائج استطلاع الجو المدرسي من شأنها أن توجه الجهود لعمل خطط تعزز الأمن والاحترام المتبادل داخل البيئة التعليمية.

- تأكيد أهمية الاستماع داخل المدرسة
- تأكيد الحزم مع الحذر تجاه فك رموز الصمت
- إيجاد الطرق لوقف «التنمر»
- اشتراك الطلاب في التخطيط والعمل على توفير جو مدرسي آمن ومليء بالاحترام.
- تأكيد أن يشعر الطالب أو الطالبة بأنه أو أنها على علاقة وثيقة مع أحد العاملين بالمدرسة.
- إيجاد الحركية في تطوير وتأكيد الجو المدرسي الآمن.
- العناية بالبيئة الملموسة وأثرها في توفير أجواء مريحة.

ج.5- تأكيد نموذج النظام التكاملي

في الأخير يمكن القول أن العنف كظاهرة اجتماعية ملازمة للإنسان في جميع مراحل وجوده وفي جميع المؤسسات، هو نتاج لواقع مؤسسي، وليس قدري، إذن يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه عن طريق مجموعة من السلوكيات والإجراءات، وتضافر جهود مختلف المؤسسات المجتمعية وعلى رأسها الأسرة والمدرسة والأجهزة الأمنية وجهاز العدالة والمؤسسة الإعلامية.

الهوامش:

[1]- عبد القادر طه، فرج، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993 ، ص 12

[2]- ministère de l'éducation nationale ; violence a l'école ; études et recherches ;Maroc ; 2006 ; p 9

[3]- ع= العنف، ت= تفاعل، تل= التلميذ، مع= المعلم، مد= المدير، من= المنهاج، وس= الوسائل، ب= البيئة

[4]- رمضان، عبد العظيم .الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، ج4 ، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ط1 ، 1994، ص 151

[5]- جلال إسماعيل، حلمي، العنف الأسري، دار قباء، للطباعة النشر القاهرة، 1999 ،ص 12

[6]- علي بركات. العوامل المجتمعية للعنف المدرسي. دراسة ميدانية بمدينة دمشق. الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق د ط، 2011. ص 10

[7]- العنف المدرسي. http://schoolviolence.yoo7.com/t11-topic 08/05/2013

[8]- العنف المدرسي – الأسباب، الآثار المترتبة، حلول واقتراحات للتخفيف من ظاهرة العنف المدرسي

http://www.gulfkids.com/vb/showthread.php?t=5289 06/05/2013

[9] -Bouchamma Yamina et autres. Les causes et la prévention de la violence en milieu scolaire haïtien: ce qu'en pensent les directions d'écoles. association canadienne d'éducation et de langue française. 2004. P 92

[10]- محمد الريماوي و آخرون. سياسة الحد من العنف و تعزيز الانضباط المدرسي في المدارس الفلسطينية. وزارة التربية و التعليم العالي، فلسطين. 2013، ص ص 21-22

[11]- المرجع السابق. ص 22

12-Unesco. EN FINIR GUIDE À L'INTENTION DES ENSEIGNANTS avec la violence à l'école. France .2009. p 20. Site web. http://www.unesco.org/fr/education

[13]- MAIF. l'essentiel sur la violence scolaire. France. 2010

[14]- قسم التربية و مكتب الخدمة السرية بالولايات المتحدة الأمريكية. دليل تقييم العنف في المدارس الأمريكية. ترجمة. عبد الله عبد المحسن الحربي. 2002. عن: http://www.almarefah.com/article.php?id=157 2008/07/01

[15]- المرجع السابق.

[16]- المرجع نفسه بتصرف.

[17]- المرجع السابق بتصرف.

[18]- المرجع السابق بتصرف

[19]- المرجع السابق بتصرف